مقترح تعديل
مقتضيات الفصلين 76 و 77 من القانون الجنائي

تقدمت مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين، بمقترح بتعديل مقتضيات الفصلين 76 و 77 من القانون الجنائي بهدف الأخذ بعين الاعتبار وضعية السجناء المصابين بأمراض عقلية .

وتضم السجون المغربية ما يقرب من 3000 سجين من مختلف الأعمار مصابون بأمراض نفسية وعقلية متفاوتة الخطورة، ومنهم من أسقطت العدالة مسؤوليتهم الجنائية، إلا أنهم لا يودعون بالمؤسسات الطبية الخاصة لحمايتهم وعلاجهم بسبب قلة هذه المؤسسات، وبقاؤهم في السجون التي لا يمكن أن تقوم مقام المؤسسات الصحية المختصة والمؤهلة، فيه مساس بكرامتهم وحمايتهم الاجتماعية، مما يتوجب معه وضع إمكانيات لتسليمهم لأهلهم أو البحث عن الوسائل لحمايتهم الإنسانية الكاملة خارج السجون.

لذلك، ارتأينا إضافة فقرة رابعة في الفصل 76 من القانون الجنائي لتحديد أجل أقصاه 3 أشهر يتعين داخله إيداع الشخص المعني داخل المؤسسة تحت طائلة إطلاق سراحه، وإضافة فقرة أولى في الفصل 77 من نفس القانون تتعلق بنفس الأجل الذي يترتب عنه استمرار الحماية طالما استوجب ذلك الأمن العام وعلاج الشخص المأمور بإيداعه.